

Épreuve de Langue Vivante MP - PC - PSI

Durée 3 h

Si, au cours de l'épreuve, un candidat repère ce qui lui semble être une erreur d'énoncé, d'une part il le signale au chef de salle, d'autre part il le signale sur sa copie et poursuit sa composition en indiquant les raisons des initiatives qu'il est amené à prendre.

Pour cette épreuve, l'usage des machines (calculatrices, traductrices,...) et de dictionnaires est interdit.

Les candidat(e)s ont l'obligation de traiter le sujet dans la langue choisie au moment de leur inscription au concours.

Les candidat(e)s qui ne composeraient pas dans la langue choisie au moment de leur inscription se verront attribuer la note zéro.

Les différents sujets sous forme d'un fascicule sont présentés de la manière suivante :

Pages 2 à 5	Allemand
Pages 6 à 8	Anglais
Pages 9 à 11	Arabe
Pages 12 à 14	Espagnol
Pages 15 à 18	Italien
Pages 19 à 21	Portugais

Vous rédigerez dans la langue choisie et en 400 mots une synthèse des documents proposés.

Vous indiquerez avec précision à la fin de votre synthèse le nombre de mots qu'elle comporte.

Un écart de 10% en plus ou en moins sera accepté. Votre synthèse comportera un titre comptabilisé dans le nombre de mots.

Vous rédigez en arabe et en 400 mots une synthèse des documents proposés. Vous indiquerez avec précision à la fin de votre synthèse le nombre de mots qu'elle comporte. Un écart de 10% en plus ou en moins sera accepté. Votre synthèse comportera un titre comptabilisé dans le nombre de mots.

DOCUMENT 1

**إقفال محال السوريين في طرابلس (لبنان): "غير شرعية" وتنافس
جنى الذهبي، جريدة المدن، 19 يناير 2017**

العمال السوريون أمام خيارين: تسوية أوضاعهم أو التوقف عن العمل في خطوة مفاجئة، أصدر محافظ الشمال رمزي نهراً قراراً قضى بإقفال العديد من المؤسسات التي يديرها سوريون بالشمع الأحمر، ضمن حملة مكافحة العمالة الأجنبية غير القانونية من أجل القضاء على المنافسة غير الشرعية لليد العاملة اللبنانية بقرار من وزير العمل محمد كباره.

هذا القرار جاء بعد حملة تفتيش واسعة على أصحاب المحال الأجانب الذين يعملون في طرابلس، حيث تبين في مرحلة التفتيش الأولي بتكليف من وزارة العمل، وفق نهرا، أن "عدداً كبيراً من المحال التي يديرها تجار سوريون يعملون من دون أن يستوفوا الشروط القانونية للعمل، وهم يتوزعون بكثافة على مختلف مناطق المدينة. وستستمر عملية التفتيش هذه في الأيام المقبلة."

وقد شغل هذا القرار حيزاً واسعاً من الجدل في طرابلس. وبينما وجدت فئة واسعة من المواطنين أنه أنصف اللبنانيين الذين خسروا فرصهم في السوق بعدما نافسهم اللاجنون السوريون بطرق غير مشروعة، وجدت فئة أخرى أن خطوة الوزير في بداية عهده، تعبّر عن عنصريّة واضطهاد لحقوق السوريين الذين تركوا بلادهم بقوة الحرب، وبالتالي من الطبيعي أن يبحثوا عن أرزاقهم.

وبين هذين الاتجاهين، وقع السوريون أصحاب المؤسسات والمحال المذكورة مع عمّالهم، "في مأزق خسارة لقمة العيش"، وفق ما وصف أسامة باشا صاحب المركز الصيني الكبير. ف"نحن افتتحنا هذا المركز في بداية 2016، وتجارنا تقوم على حاجات منزلية وألعاب وأدوات مختلفة مقابل \$1، تمّ توسعنا وأصبح محلنا معرضاً كبيراً بعدما أقبل الناس علينا بكثافة، ولدينا عدد كبير من العمال. ونطالب الوزير بالنظر إلى وضعنا بمنطلق إنساني مقابل مساعدتنا في تسوية أوضاعنا القانونية، لأن أغلب السوريين دخلوا لبنان هرباً بسبب الحرب، ولم يستطيعوا الحصول على إقامة وإجازة عمل."

ويعتبر الوزير كباره، في حديث إلى "المدن"، أن "لبنان بحاجة ملحة إلى الحفاظ على الصناعة اللبنانية والتجار اللبنانيين، الذين أصبحت أوضاعهم في خطر، وهم يشعرون بالقلق بعدما أصبحوا عرضةً للمنافسة العشوائية وغير القانونية التي يواجهونها مع العمال الأجانب، والتي ارتفعت نسبتها بعد توافد النازحين السوريين."

ويشير كباره إلى أنه "في طرابلس يوجد عدد هائل من المحال التجارية للسوريين الذين لا يملك معظمهم إجازة عمل وفقاً لما يفرضه قانون تنظيم عمل الأجانب الذي ينظم العمل على الأراضي اللبنانية بالنسبة لغير اللبنانيين. وبعضهم يقوم بتزوير الأوراق القانونية المطلوبة." قبل مدة، قمنا بنشر إنذار في بلاغ توزّع على وسائل الإعلام، وأعطينا العمال السوريين في المؤسسات التجارية مهلة 15 يوماً لتسوية أوضاعهم، لكنّ أغلبهم لم يستجب، ولم يؤخذ الإنذار على محمل الجد، فاستمروا في العمل من دون أن يستوفوا الشروط القانونية"، يضيف كباره.

وفي الوقت الذي يعتبر فيه كباره أن بطء عملية التفتيش يعود إلى قلة عدد الموظفين وهم 3 فقط في مركز التفتيش والتحقيق الشمالي الذي يشمل محافظة عكار أيضاً، يضع أمام العمال السوريين خيارين. إمّا أن يسوّوا أوضاعهم القانونية للحصول على إجازة عمل بشكل فوري، وإمّا أن الوزارة ستضطر إلى إقفال محالهم وتوقيفهم عن العمل. ف"قرارنا ليس عنصرياً، بل هو تنظيمي وقانوني يحمي حقوق اللبنانيين بالعمل، ولاسيما أنّ العمال الأجانب الذين يعملون بطرق غير مشروعة، لا يدفعون الضرائب."

شروط الإقامة تعرّض اللاجئين السوريين في لبنان للخطر

هيومن رايتس ووتش، 12 يناير 2016

(بيروت) - قالت "هيومن رايتس ووتش" في تقرير صدر اليوم إن السلطات اللبنانية تفرض شروطا تمنع بشدة كثيرا من اللاجئين السوريين من تجديد إقاماتهم. يزيد ذلك مخاطر استغلال وسوء معاملة الفارين من الاضطهاد والحروب.

يستند التقرير الذي جاء في 26 صفحة بعنوان: "أريد فقط أن أعمل كإنسانة: كيف تسهل شروط الإقامة في لبنان الإساءة ضد اللاجئين السوريين" إلى مقابلات مع أكثر من 60 لاجئا ومحاميا وعاملا في مساعدة اللاجئين السوريين في لبنان. وجدت هيومن رايتس ووتش أن تعليمات الإقامة المعتمدة في يناير/كانون الثاني 2015 أفقدت معظم السوريين الصفة القانونية. قال 2 فقط من 40 لاجئا قُوبلوا إنهم تمكنوا من تجديد الإقامة. على السلطات اللبنانية مراجعة تعليمات التجديد فورا، بما في ذلك إلغاء رسوم التجديد وإيقاف طلب الحصول على كفيل للاجئين.

خسر معظم اللاجئين السوريين في لبنان وضعهم القانوني نتيجة الإجراءات المعقدة والمكلفة التي تفرضها عليهم السلطات.

قال نديم حوري نائب مدير قسم الشرق الأوسط: "تعليمات الإقامة هذه تجعل حياة اللاجئين في لبنان مستحيلة وتهشمهم. آخر ما يحتاج إليه لبنان هو تجمعات بشرية كبيرة ليس لديها وثائق قانونية، تعيش على هامش المجتمع وتعرض لخطر سوء المعاملة." لم تنشر السلطات اللبنانية إحصاءات عن اللاجئين السوريين الذين يفتقرون إلى الصفة القانونية بموجب القانون المحلي، ولكن عمال الإغاثة المحليين والدوليين قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إن معظم السوريين الذين كانوا يساعدونهم فقدوا صفتهم القانونية. ويعرض فقدان اللاجئين الوضع القانوني لمجموعة من الانتهاكات، بما فيها الإساءة في العمل والاعتداء الجنسي، والعجز عن اللجوء إلى السلطات للحماية. من حق اللاجئين الحصول على الحماية وعدم إجبارهم على العودة إلى بلدان يواجهون فيها الاضطهاد، بموجب القانون الدولي.

يُفرز اللاجئون الذين يتقدمون لتجديد إقاماتهم إلى فئتين، بموجب التعليمات الصادرة في يناير/كانون الثاني 2015: المسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (المفوضية) وغير المسجلين الذين عليهم الحصول على كفيل لبناني ليقوموا شرعيا. وجدت هيومن رايتس ووتش أن متطلبات الوثائق ورسومها الباهظة، بالإضافة إلى التطبيق التعسفي للتعليمات، يمنع السوريين من الفئتين من التجديد.

قال جميع اللاجئين تقريبا الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش إنهم لم يتمكنوا من دفع رسوم التجديد السنوي البالغة 200 دولار أمريكي لجميع الفئات العمرية فوق 15 عاما؛ المبلغ كبير بالنسبة إلى معظمهم، نظرا إلى تصريح المفوضية بأن 70 بالمئة من اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر ويعتمدون على المساعدات للبقاء. قال معظم اللاجئين لـ هيومن رايتس ووتش إن عملية التجديد نفسها مسيئة وتعسفية. أفاد كثير من اللاجئين المسجلين لدى المفوضية بأن المسؤولين لا يزالون يطلبون منهم الحصول على كفيل، رغم أن التعليمات لا تتطلب ذلك. قال لاجئون وعمال إغاثة أيضا إن بعض موظفي الحكومة استغلوا عملية التجديد لاستجواب السوريين حول قضايا أمنية.

عمرو، لاجئ سوري يعيش قرب مدينة صيدا في الجنوب، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن كفيله هو رب عمله، ما أدخله في دوامة لا نهاية لها من سوء المعاملة والاستغلال: "رب عملي يجعلني أعمل أكثر من 12 ساعة يوميا في متجره. أحيانا أشكو ولكنه يهدد بإلغاء كفالتي. ماذا يمكنني أن أفعل؟ عليّ القيام بكل ما يطلبه. أشعر أنني عبد له."

يؤدي انعدام الإقامة إلى عواقب وخيمة على اللاجئين. أفاد الكثير منهم بتقييد حركتهم خوفا من الاعتقال. أما الذين يعملون فقالوا إن أبواب العمل في كثير من الأحيان يدفعون لهم أجورا بخسة، ويستغلون عدم قدرتهم على تقديم شكوى إلى السلطات. قالت 5 نساء سوريات لـ هيومن رايتس ووتش إن الكفلاء وأصحاب العمل حاولوا استغلالهن جنسيا، ولم يجرؤن على الاقتراب من السلطات للشكوى.

يؤثر عدم القدرة على تجديد الإقامة سلبا على الأطفال. بما أن كثيرا من البالغين لم يعودوا قادرين على التحرك بحرية والأطفال أقل عرضة للتوقيف عند نقاط التفتيش، ازداد عدد الأطفال الذين يعملون لإعالة أسرهم. وصف بعضهم عملهم في ظروف خطيرة، مثل استخدام مشاعل اللهب لإصلاح السيارات، كما تسرب آخرون من المدرسة إلى العمل. قال لاجئون أيضا إن بعض مديري

المدارس رفضوا تسجيل الأطفال دون إقامة سارية المفعول، رغم أن الإقامة غير مطلوبة للتسجيل في المدارس. الأطفال حديثو الولادة عرضة لخطر انعدام الجنسية لأن أهاليهم لا يستطيعون الحصول على شهادات ميلاد رسمية في لبنان دون صفة قانونية.

لبنان ليس من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 أو بروتوكولها لعام 1967. ونتيجة لذلك لا يمنح لبنان وضع اللاجئ للأفراد المؤهلين لذلك حسب القانون الدولي، وتستند جميع إجراءات دخول البلاد والبقاء فيها على القوانين والتعليمات المحلية. ومع ذلك لا يزال لبنان ملزماً بمبدأ القانون الدولي العرفي في عدم الإعادة القسرية، الذي يمنح إعادة الأشخاص إلى أماكن يتعرضون فيها للاضطهاد والتعذيب، أو معاملة أو عقوبة غير إنسانية أو مهينة.

DOCUMENT 3

تصدي منظمة العمل الدولية لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان
الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية، خطة الصمود 2016

بحلول عام 2015، دخل أكثر من 1.1 مليون لاجئ سوري مسجّل إلى لبنان، فيما تشير التقديرات الرسمية إلى أن عددهم يفوق 1.5 مليون لاجئ أي ما يزيد على ربع تعداد سكان لبنان المقدّر بـ 4.3 مليون نسمة. وقد أثرت هذه النسبة المرتفعة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد بشدة ودفعت إلى فرض قيود غير مسبوقه على دخول السوريين إلى لبنان في أواخر عام 2014. ونتيجة لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان، انحدر بحلول عام 2015 زهاء 170 ألف لبناني دون خط الفقر، وتضاعف معدل البطالة إلى نحو 20 في المائة مع حدوث خسائر اقتصادية بقيمة 7.5 مليار دولار تقريباً. وفي الوقت نفسه، فإن قرابة نصف اللاجئين السوريين فقط ناشط اقتصادياً، ويعمل ثلثهم في وظائف متدنية المهارات في الاقتصاد غير المنظم.

كما أن طبيعة استجابة المجتمع الدولي آخذة بالتغير. فمع بدء الاستقرار النسبي لأعداد اللاجئين السوريين الداخلين إلى لبنان أواخر عام 2014، شرّعت الوكالات الدولية والحكومة اللبنانية في وقف المساعدات الإنسانية تدريجياً لصالح تنفيذ خطة تصدي تركز على التنمية وتستهدف اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة على حد سواء.

خطة تصدي منظمة العمل الدولية

العنصر الأول: تقييم أثر أزمة اللاجئين السوريين على العمل اللائق
من الضروري البحث عن أدلة لأسباب وعواقب أي أزمة من أجل ضمان نجاعة خطة مواجهتها. ولذلك، انخرطت منظمة العمل الدولية في عدة أنشطة بحثية داخلها وخارجها بهدف تزويد جميع الجهات العاملة في سياق أزمة اللاجئين السوريين بمعلومات قائمة على الأدلة بغية تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة بشكل ملائم. وتتضمن تلك الأنشطة إجراء عمليات تقييم لسوق العمل، والمشاركة في عمليات تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي التي تجريها وكالات الأمم المتحدة.

العنصر الثاني: تعزيز فرص الحصول على عمل وسبل العيش في المجتمعات المحلية المضيفة
لما كان اللاجئون يمضون وقتاً كبيراً في المجتمعات المحلية المضيفة في جميع أرجاء لبنان، فغالباً ما يتغير النسيج الاجتماعي والاقتصادي بسرعة كبيرة ليس لقوى السوق والهيكل الاجتماعية قدرة على مواكبتها. ونتيجة لذلك، بدأت تسود عواقب سلبية اجتماعية واقتصادية بدءاً بانخفاض فرص العمل والأجور، ومروراً بارتفاع أسعار المستهلك، وانتهاءً بتدهور الاستقرار والتلاحم الاجتماعي. وتتمثل خطة تصدي منظمة العمل الدولية في إطلاق مشاريع ومبادرات تشاركية تحفّز التنمية الاقتصادية المحلية وتحسّن القطاعات المحلية الإنتاجية الرئيسية الغنية بفرص العمل في لبنان.

العنصر الثالث: مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال وأشكال العمل غير المقبول
لقد ضاعفت أزمة اللاجئين السوريين في لبنان بالفعل المصاعب الاقتصادية على اللاجئ السوري والمجتمعات المحلية المضيفة بصورة غير مسبوقه. ودفعت زيادة الهشاشة الاقتصادية كثيراً من اللاجئين وسكان المجتمعات المحلية المضيفة إلى العمل في أشكال من العمل غير المقبول، لاسيما عمل الأطفال وأسوأ أشكاله. ونتيجة لذلك، أطلقت منظمة العمل الدولية خطة العمل الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام 2016 إلى جانب مشاريع أخرى تهدف إلى قياس أسوأ أشكال عمل الأطفال في لبنان والتصدي لها.